

نظام إدارة البلديات المختلطة في الجزائر خلال العهد الاستعماري
وانعكاساته على بعض بلديات الجنوب القسنطيني " المسيلة، آريس " أنموذجا 1870 – 1947
The management System of Mixed Municipalities in Algeria During
the Colonial Era and Its Repercussions on Some Municipalities of
South Constantine (Messila, Aris) as an example, 1870-1947

أ. د جمال بلفردى

المركز الجامعي سي الحواس بركة، (الجزائر)،
djamel.belfardi@cu-barika.dz

حليسي علي (*)

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، (الجزائر)
haleciali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/ 24 تاريخ القبول: 2024/12/ 19 تاريخ النشر: 2024/12/ 23

تناولنا في ثنايا هذا المقال الهياكل التنظيمية الفرنسية في البلديات المختلطة في الجنوب القسنطيني بلديتي المسيلة وأريس" خلال الفترة 1870 – 1947 ، والذي مرّ بثلاث مراحل وفق النظر الإداري الاستعماري الفرنسي الذي لم يجد من حيلة إدارية إلاّ وحاول إسقاطها على الحقل التجريبي له والمتمثل في المجتمع الجزائري، فمن مفهوم العرش والقبيلة إلى الدواوير وصولا إلى الخرائط الجغرافية والإدارية المركزية كلها تجليات للمفهوم الإداري الذي سلط لغاية دقيقة مراقبة الأهالي والتحكم في تنقلاتهم ظاهريا، والهدف المحوري التحكم في جباية الضرائب من هؤلاء المقهورين من الجزائريين خدمة لسياسة الاستيطاني والفصل العنصري، وهذا ما جاد به صاحبنا المقال في مستواه الأول، وفي النسق الثاني له حاولنا فيه سرد ونقد الانعكاسات السلبية المترتبة عن تلك السياسة على سكان الجنوب القسنطيني في البلديات محل الدراسة، خاصة مع كثرة التأويلات الإدارية في إقرار المنظومة القانونية العنصرية الفرنسية، والممارسات التعسفية، واستغلال كل ما يملكه الجزائري لصالح المشروع الاستيطاني الفرنسي " إدارة، ومعمرين".

الملخص

الكلمات الدالة: آريس؛ المسيلة؛ البلديات المختلطة؛ الجنوب القسنطيني؛ العهد الاستعماري؛ 1870.

Abstrac:

This article deals with the French organisational structures in the mixed municipalities of southern Constantine, Msila and Arris, during the period 1870-1947, which went through three stages according to the administrative theorisation of French colonialism, which did not find any administrative trick but trying to project it onto its experimental field,

* المؤلف المرسل.

namely Algerian society, from the concept of the throne and the tribe to the rural villages to the geographical and central administrative maps, all of which are manifestations of the administrative concept that was used for the precise purpose of monitoring the population and controlling their movements, ostensibly with the central objective of controlling the collection of taxes from these oppressed Algerians in order to serve the policy of settlement. This is what the authors argued in the first level of the article, and in the second, they tried to list and criticise the negative repercussions of this policy on the inhabitants of southern Constantine in the municipalities studied, especially with the many administrative interpretations of the French racist legal system, arbitrary practices, and the exploitation of everything owned by Algerian citizen in favour of the French settlement project (administration and colonisers).

Keywords:

Arris, M'Sila, Mixed Municipalities, Southern Constantine, Colonial Era, 1870

1. مقدمة :

شهدت السياسة الاستيطانية الفرنسية على مستوى التنظيم الإداري في الجزائر المستعمرة تطورات وتغيرات عدة، وقد تدرجت تلك السياسة في تطبيق آليات ذلك التنظيم بحسب الحاجة ليس فقط نظير التوسعات الاستعمارية في عمق الجزائر من الشمال إلى الجنوب، خاصة بعد اسقاط الحكم العسكري في الجزائر سنة 1870، وتحويله إلى حكم مدني في غالب البلديات، وحكم مختلط "عسكري- مدني" في بلديات أخرى، ويمكن هذا الوضع الجديد من سيطرة المستوطنين على النظام الإداري في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية.

بلديات مختلطة قد يكون لها من السهولة تطبيق تلك الإجراءات والقوانين الاستعمارية على شاكلة نزع الملكية وقانون الغابات، والقوانين الرديعية والزجرية وغيرها كثير وتسريع وتيرة إخراجها وتطبيق مضامينها لخدمة الكولون من جهة، والعمل على تحويل تلك البلديات لمراكز استيطانية بامتياز لعلها تحقق مبتغى الإدارة الاستعمارية المتمثل في الادمج الكلي لساكنة تلك المناطق.

أهمية الموضوع: تدخل هذه المحاولة في مجال اهتمامنا الشخصي بتاريخ منطقة الأوراس، ومنطقة الحضنة، وإلى رغبتنا في إبراز جوانب من دورها التاريخي خاصة الجانب الإداري منه إبان الفترة الاستعمارية، وقد أخذت المنطقتين شكلهما الإداري بعد سنة 1870 شكلا إداريا تنظيمي في سياق البلديات المختلطة، ودور هذه الأخيرة في البناء المؤسساتي للبلديات محل الدراسة فضلا عن تأثير ذلك التنظيم على الجوانب الاقتصادية الاجتماعية.

فمنطقة الأوراس وضواحيها وبتاريخها العريق بحاجة لقراءات متجددة على ضوء ما توفر لدينا من معطيات ومعلومات تاريخية لما تمثله المنطقة من عمق حضاري وتاريخي للجزائر إبان الفترة الاستعمارية، ورغم حيوية الموضوع فإن غالبية الدراسات التي اعتمدها تبرز جوانب المقاومة المحلية للمنطقة للغزو الفرنسي ورفضها للسياسة الاستعمارية الفرنسية.

وبقدر ما وفرته الدراسات المعتمدة من مادة علمية كانت القاعدة الأساسية للموضوع، وفرضت علينا استخدام مناهج ساهمت في فهم طبيعة التفاعلات داخل النظام الإداري الاستعماري، ولعل المنهج التاريخي كان البوصلة المنهجية التي اعتمدها في كل مستويات الدراسة، بينما أخذ المنهج المقارن سياقه في مستويات جزئية من خلال رصد بعض الإحصائيات التي أوضحناها في بعض عناصر الموضوع.

ورغم التجربة القاسية للجزائريين في تلك البلديات التي أضحت أكثر احتقارية لكل ما هو جزائري من جهة، ومن جهة استأثر فيها المعمر بكل خيرات البلاد والعباد، وتمحورت الإشكالية العامة للموضوع على تحديد دور التنظيم الإداري الاستعماري الفرنسي في الجزائر وأثره في حركة البلديات المختلطة وأبعادها الاستيطانية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على الأهالي؟

فالسجلات الاستعمارية اعتمدت على مختصين، وإداريين لهم الخبرة والكفاءة ورغم ذلك اصطدم هذا.¹ التنظيم بمشاكل عطلت مساره وأهدافه ولو ظرفيا، فالعلاقة بين التنظيم الإداري بنظام تسيير البلديات علاقة متعدية تخدم " المعمر، والمؤسسة الإدارية الاستعمارية"، وينفي حق الجزائري ليس في العيش الكريم، وإنما في الحياة، وعليه فالتنظيم الإداري محل الدراسة مكمل لنظام التسيير الذي جادت به الإدارة الاستعمارية وقوانينها الجائرة، والتي طبقتها في الجزائر عبر مراحل الاحتلال المختلفة خاصة في الجنوب القسنطيني.

2. • وضعية التنظيم الإداري في المقاطعات الثلاث. العنوان الفرعي الأول:

عند سقوط الإمبراطورية الفرنسية دخلت فرنسا في اضطرابات سياسية حيث انعكس ذلك على المستعمرات مباشرة، وشمل الحكومة بذاتها، وتعد الفترة الممتدة من 1840 – 1870م شاهد على ذلك، إذ شهدت فرنسا 14 رئيسا و104 حكومة مما ساهم في ذلك على انعكاس هذا الوضع على المستعمرات، ومن ضمنها الجزائر، مما يفسر الرداءة وما وصلت إليه الإدارة إضافة إلى تركة النظام القديم. المتمثل في الهزائم وخسائر الحروب التي ورثتها الإمبراطورية، ولكي تعالج هذه المشكلات فالمدة ستطول لفك ودراسة الوضع الإداري وإعادة تنظيمه لجأت

السلطات الاستعمارية لفك، ودراسة الوضع الإداري وإعادة تنظيمه من خلال تنصيب شخصيات معروفة، ولها دراية مقبولة في إعادة نظام إدارة دواليب الإدارة، وذلك لإرضاء المستوطنين وتلبية احتجاجهم المتكررة، وابتداء من 13 سبتمبر إلى غاية 16 أكتوبر لسنة 1870 في البلديات بدأ العمل بالسياسة الجديدة المتمثلة في التقسيم الجديد بعد تشخيص الوضع و بروز معارضين نافسوا النظام العسكري في مختلف البلديات وبأشكالها المختلف.² ومنذ سقوط نابليون الثالث III أصبحت المعارضة تواجه النظام العسكري عبر الصحافة وتبيان عيوبه المتعلق بالتسيير والنظام الإداري للبلديات، فالنظام الإداري في الجزائر مرّ بمراحل ثلاث.

□ المرحلة الأولى: 1947/1830

□ المرحلة الثانية: 1954/1947

□ المرحلة الثالثة: 1962/1954³

وكل مرحلة من هذه المراحل خلفت انعكاسات نتيجة السياسة الفرنسية الاستدمارية، والتي سعت إلى تحقيق أهدافها الاستيطانية فقط، وأهم مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر المرحلة الثالثة من عهد احتلال الجزائر، وبدأت هذه المرحلة بصدور لائحة سنة 1947م، ومعها أعادت للوحدات المحلية دورها الإداري المتمثل في إعادة دور البلديات المبني على أساس تقسيم الجزائر إلى عمالات والتكيز على التنظيم الإداري والتحكم أكثر في مصير الجزائر حيث استندت الإدارة الاستعمارية إلى رؤساء وشيوخ البلديات يستعينون بمجالس استشارية مشكلة من نخبة من السكان، ولا تتعدى نسبتهم خمس عدد الأعضاء الأوروبيين هذا في ما يخص التمثيل في البلديات كاملة الصلاحيات أما في البلديات المختلطة فكان الشأن أكثر صرامة ولعل البلديتين التي بصدد الدراسة كنموذج بين آثار وانعكاسات التسيير الإداري المنهج فيهما ومدى تضرر الأهالي لهذه السياسة القمعية التبريرية؟⁴

3 • سياسة الاستيطان الفرنسي في الجنوب القسنطيني

تعتبر سنة 1870 محطة هامة في ظهور الحركة الاستيطانية في المناطق التلية وانتشارها إلى السهول والسهوب الشرقية منها للجزائر والغربية، حيث حاصر الاستيطان الفلاح وأرضه ومع هذه السياسة تقلصت الأراضي المشاعة التي كانت مخصصة للمواشي مما أدى إلى تقلص الثروة الحيوانية وتراجع الاقتصاد مما أثر على الأهالي من خلال تراجع مستوياتهم المعيشي، وتردت اوضاعهم الاقتصادية.

غير أن طبيعة المجتمع الجزائري كونه مجتمع قائم على نمط التعاون والتضامن رغم سياسة الاستيطان الفرنسي التي سعت إلى تمزيق اللحمة الاجتماعية للجزائريين، وبفعل هذا التضامن والتماسك فشلت سياسة الاستيطان ولو مرحليا غير أن خبث النهج الاستيطاني سارع إلى حيلة أكثر فتكا لفك هذه اللحمة التي وقفت سدا منيعا في وجه السياسات المنتهجة أثناء التوسع الاستيطاني، وبصدور القوانين الجائرة خاصة منها قانون سيناتوس كونسلت الذي ركز على تقسيم العروش تقسيما إداريا بعد تكوين البلديات المختلطة محدثا تقسيما عميقا في بنية المجتمع الجزائري وفق خريطة إدارية تخدم مصالح الاستيطان، وهذه الظاهرة شهدت منطقة الجنوب القسنطيني خاصة منطقة الأوراس الواسعة حيث ركزت السياسة السالفة الذكر على تفكيك القبيلة والأعراس وربطها بمناطق جغرافية جديدة. كي تسهل عملية المراقبة والتحكم في حركية تنقل الأهالي.

فالنموذج الذي نحن بصدد دراسته، والمتمثل في بلديتي المسيلة وآريس يبين ما مدى أثر انعكاسات السياسة التطبيقية ونظام إدارة البلديات المختلطة؟ خاصة تلك الإفرازات التي خلفتها في المجالات الحيوية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي رافقتها ترسانة من القوانين وفرضت الضرائب التي أثقلت كاهل الأهالي وانعكست على الحياة اليومية لهم خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية مما تسببت في ظهور رفض جماعي لهذه السياسة على شكل مقاومات شعبية شهدتها الجزائر، خاصة في إقليم قسنطينة، والمتمثلة في المقاومة الشعبية منها مقاومة المقراني، وثورة الأوراس 1916م، وغيرها من المقاومات الراضية للمشروع الاستيطاني جملة وتفصيلا.

1.3. نبذة تاريخية عن منطقة المسيلة:

يرسوخ ويثبت يعقوبي قائمة بني القبائل التي تركزت بمنطقة المسيلة، إذ يشير أن عليها زناتية كزنداج وهوارة وسدراته في ضواحي مقرة وبنو برزال وبني كملان في المنطقة التي تتشكل منها المسيلة إضافة إلى بني بزبان إلى غاية تيارت حيث تمتد أراضي بني در وبني كسلان، غير أن ابن حوقل في القرن 4 هـ / 10م، أشار أن قبيلة من العرب سماها برقجانة كانت متواجدة بطبنة بيريكة حالياً، واستطرد أن البربر من بني برزال وبني زنداج وهوارة مزاتة كانوا متواجدين بالمسيلة، كما يؤكد البكري أن بني زنجراج (طبنة) وعجيسة وهوارة كانوا بمنطقة المسيلة.⁵

ونتيجة لهذا الوصف المعقد يستشف من ذلك أن منطقة الحضنة عرفت نزاعات واضطرابات بين القبائل والجدير بالذكر أن السكان الأصليين لمنطقة المسيلة كانوا من قبائل البربر المختلفة إلا أن الهجرة الهلالية للحضنة جلبت عناصر سكانية في القرن 11 خاصة حين حققوا انتصاراً على الزييين والحماديين، ولم تقف أطماعهم عند هذا الحد بل هاجموا مدينة المسيلة وفروع قبيلة زناتة وتوالت الهجرات السكانية واختفت الأخرى سواء بالطرده والقوة أو انصهرت وذابت أو تأقلمت مع الظروف، وعند سقوط الدولة الحمادية وانتشار الوجود الهلالي استطاعت قبائل الأثيخ "ورباح" أن تبسط سلطتها على مناطق واسعة من بلاد الحضنة والزاب، ويذكر ابن خلدون أن "رياح" تغلبوا على "الأثيخ" واستولوا على قوى الزاب فأوكلت لهم الدولة الحمادية ببجاية مهمة جباية الضرائب بالقسم الشرقي من الأوراس وقسم كبير من الزاب الشرقية.

وفي أواخر القرن 14م كان النصف الغربي من الهضاب العليا القسنطينية العليا ومنطقة المسيلة محل إقامة قبائل "رياح" خاصة منهم أعراب الدوادة الرحل واستطاع أولاد سباع وهم فروع من الدوادة "الرياحين" حيث كانوا يشكلون المجموعة العربية من توسيع هيمنتهم وسلطتهم على الزاب الغربي حتى ضواحي زاوية مستعملين جباية الضرائب وسيلة وغاية لفرض سلطتهم الكاملة حتى مناطق قريبة من بجاية.⁶

2.3 سياسة تنظيم الأعراس وتقسيمها:

على إثر الصراعات وعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة المسيلة خلال مسارها التاريخي استطاعت السياسة الاستعمارية أن تخترق الهيكل القبلي والأعراش بالمنطقة، وأن تحدث فيه اختلالا توازنيا خطيرا خاصة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية التي يتركز عليها العرش والقبيلة حيث تشكل النواة الحقيقية فبدونها تنعدم الحياة بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك أولت السلطات الاستعمارية اهتماما خاصا يهدف بالدرجة الأولى مراقبة وتحرك البدو والرحل الذي صنفتهم السياسة الاستعمارية كعقبة اثقلت كاهل السياسة المنفذين للمنهج الاستيطاني بالمنطقة.

ولتحقيق هذا الهدف استعملت الإدارة الاستيطانية طرقا ووسائل عدة من أجل السيطرة وتحطيم البنية الاجتماعية للقبيلة وتثبيت البدو والرحل، كما جرت العادة على كامل الجزائر فكانت المسيلة مثل باقي المناطق منظمة تنظيما قبليا محكما وتشكل وحدة سياسية وعسكرية إذا اقتضت الضرورة لمواجهة الخطر الخارجي، وكذلك للدفاع عن مصالح مشتركة لذلك سارعت السياسة الاستيطانية إلى تفكيك كل من القبائل والأعراش وفق قانون سيناتوس كونسليت لسنة 1863.

هذا القانون الذي أحدث شرخا عميقا في بنية القبيلة والعرش كما أحدث خاصية جديدة بافتعال "انشاء الملكية الخاصة المفتعلة بتقسيم الأراضي" وذلك لإبعاد العلاقات الاجتماعية والتضامن والتكامل بين الأعراش والقبائل.⁷ وقد ارتكزت السياسة الاستيطانية على:

- تسمية الأعراش بالمناطق الجغرافية الجديدة المتواجدة بها والقضاء على روابط الأصل والانتماء.
- ربط الجماعات الجديدة ربطا إداريا لغاية متمثلة في زيادة التباعد والتقليل من التنقل والحركة وذلك من خلال فرض المراقبة وتسهيل عملية التحكم أكثر عن قرب والحد من المقاومة إذ ظهرت في أي مكان ما.

3.3 تقسيم الأعراش والقبائل المتواجدة بالبلدية وإعادة تنظيمها:

بعد احتلال منطقة المسيلة وضواحيها سنة 1840 وانطلاقا من القبائل والأعراش التي سكنت المنطقة والظروف التي مرت بها، بينما تأخر تقسيم الأعراش إداريا بعد تكوين البلديات المختلطة وفق م اسبق الذكر على إثر صدور قانون سانتوس كونسيلت 1863م، أين تعرضت الأعراش إلى عملية التفكيك وتغييب علاقة التضامن والتكامل واستحداث عروش جديدة مرتبطة بالمناطق الجغرافية والوحدة الإدارية.⁸

ولعبت سلطة الإدارة دورا كبيرا في تقسيم هذه الأعراش المتواجدة بالبلدية.

فأول عملية قامت بها سلطة الإدارة تقسيم عرش أولاد دراج الذي أعيد تقسيمه إلى عدة فرق منذ 1867م، كما قسم عرش السوامع سنة 1890م إلى 4 فرق كبيرة، وهي:

- اللوذاني أولاد عبد الله الهجارس أولاد حديدان بعد فصله على العرش الكبير أولاد دراج.
- وتكونت فرق صغيرة من الخلويفية أولاد قمره لعجاردية، الروارق، المرابش، أولاد رحال، أولاد عجايي والملاحظة بعد هذا التقسيم انتقلت إلى الأراضي المشاعة بين سكان أولاد دراج، وفيها حددت الإدارة الاستعمارية أراضي السوامع في بوحمادو ويفصلها واد بوحمادو كحد فاصل بين الفرق الأربعة الرئيسية.

وفصلت منطقة بئر العانات التي يقطنها أولاد غنایم وربطتها بإدارة منفصلة وقسمتها إلى فرق صغيرة كذلك باسم أولاد غنایم، ومما زاد في تفكيك الأعراش قانون 1873م الذي استكمل المرحلة النهائية في تحطيم البنية الاجتماعية للعرش والقبيلة، وحول ملكياتها إلى ملكيات فردية وأدت هذه السياسة إلى تكوين فوارق عقارية واجتماعية.⁹

كما واصلت السلطات الاستعمارية سياسة التقسيم وافرزت وحدات جديدة تمثلت أساسا في إرساء الدواوير المنبثقة عن العرش الواحد، مما تسبب في تراجع الروح الجماعية و بروز الروح الفردية وانقسام العائلات، ويعد هذا العمل المرحلي هاما في سياسة الإدارة الاستعمارية حيث ساعدها على إعادة توزيع وتجميع القبيلة في إطار صياغة جديدة وفق نمط تسيير إداري تنظيمي غير النمط التقليدي المعروف حيث ظهر نمط جديد للعيش إذ تحول الرحل إلى عمال أجراء مرتبطين

بالأراضي عكس ما كانت عليه قبل الاحتلال إذ كانت حركة الرحل حرة تتم بالانتقال وراء الكلاء بين مناطق المسيلة وأراضي التل إلى غاية الهضاب العليا والسهول القسنطينية. ومع مطلع القرن العشرين أدى هذا التحول بل وأسهم في اختفاء الروابط والعلاقات بين مختلف المناطق سواء الداخلية أو المجاورة، حيث تحول البدو الرحل إلى عمال في إطار نشاطات مختلفة زراعية وصناعية مما انعكس على الحياة التقليدية وبالتالي على الإنتاج وسهل عملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو والرحل ومرى المواشي إلى أيدي المستوطنين¹⁰. الأوربيين والتجار المتمركزين في مراكز الاستيطان المتواجدة بالمسيلة، وبوسعادة، وسيدي عيسى، ومع هذه الإجراءات الممنهجة تكون قد قضت على الروح التضامنية التقليدية التي كانت متواجدة بالمنطقة وظهرت الروح الانفرادية، وتعد هذه الظاهرة أحد العوامل التي أسهمت على القضاء وكصورة مباشرة على التماسك وحكزية النظام التقليدي لمنطقة المسيلة.

3.4. سياسة تنظيم الحياة الثقافية:

شرعت فرنسا الاستعمارية في تنفيذ سياستها فور استتباب الوضع عامة في الجزائر، ولم تكن منطقة المسيلة وضواحيها بمنأى عن تلك السياسة، ودخلت ضمن هذا المخطط في النصف الثاني في القرن 19 أين تمحورت سياستها في ثلاثة نقاط رئيسية.

1. القضاء على ثقافة الجزائر الأصلية وغرس ثقافة فرنسية بديلة.
 2. طمس معالم التاريخ والشخصية الجزائرية
 3. قهر أي نوع من المقاومة التي تعرقل أهداف فرنسا، وبموازاة هذه السياسة الاستيطانية وظفت كل الوسائل الظاهرة منها والخفية للقضاء على الانسان "الأهلي" لأنه محور والنواة الأساسية التي تركز عليها النهضة بشتى أشكالها.¹¹
- فالحياة مرتبطة عموما بمراكز التعليم والقراءة فمنطقة المسيلة كغيرها من المناطق الجزائرية وجدت بها أقدم زاوية سيدي عبد الله بن هيلول المغربي الملقب سيدي بوجملين إلى جانب المساجد المنتشرة عبر أحيائها، والتي كانت تلقي بها الدروس والقراءة والكتابة.

إلا أن أحداث القبائل سنة 1858 أسهمت في تنقل مشايخ الطريقة الرحمانية من زاوية صدوق إلى كل من سيدي عقبة بالجنوب الجزائري وجنوب المسيلة ومعها أعطت حيوية ونشاطا ثقافيا كما أسهمت الفترة التي أعقبت انتفاضة المقراني 1871م انتشار الطريقة الرحمانية إضافة إلى ظهور نشاط علمي شرعي بالمنطقة.

ولعل الأسباب التي أثرت على قلة المردود الثقافي يكمن أساسا في سياسة الاستيطان المنهجية ما بين 1841/ 1871م خلال زيادة تضيق الخناق على المساجد والكتاتيب وشيوخها ومعلميها حيث اعتبرتهم سلطات الاحتلال مراكز المقاومة المحلية المتمثلة في مقاومة مقدم الرحمانية لحسن بن عزوز سنة 1839م ومقاومة محمد بوختاش 1860 ومقاومة الشيخ إبراهيم بن عبد الله 1864 وتأييد ثورة المقراني من طرف زاوية بوجملين ومساجد المنطقة. لذلك عمدت الإدارة إلى التضيق على الزوايا والمساجد وحاصرت العلماء ونفت بعضهم.

5.3 إعادة تنظيم الحياة الثقافية بالبلدية:

وفي إطار تكوين بلديات المسيلة، بوسعادة، بركة بعد انتفاضة المقراني تزامنا مع الانتقال المنطقة من الحكم العسكري إلى إطار الحكم المدني. توصلت الإدارة الاستعمارية أن تفرق بين المساجد والمدارس الخاصة، حيث قامت بعملية "الإحصاء" سنة 1874 لتتحكم أكثر في أنشطة هذه المدارس والمساجد وأصبحت عملية تعيين الأئمة على المساجد يتم بإشراف المتصرف الإداري وفق مسابقات تحدد خلالها مواصفات الإمام من حيث الولاء، وحسن السيرة الشخصية، ورغم سياسة التضيق التي مارستها السلطات الاستيطانية تجاه المساجد والزوايا والمدارس إضافة إلى قلة الإمكانيات إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مقومات المجتمع المسيلي، ولعبت المساجد دورا رئيسيا في قضايا عديدة منها القضايا المتعلقة بالعقود الزواج، الطلاق، والتكافل الاجتماعي، وحل المشكلات والنزاعات. وأنشأت مدارس لتحفيظ القرآن وقللت من ظاهرة الجهل والأمية التي كان الاستعمار يسعى لتحقيقها وفق مخططة المنهج.¹²

□ نبذة حول حوز آريس:

1. **الموقع:** تقع آريس في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من جبل (شيليا) في إقليم الأوراس ويتوسط تقريبا مقر الحوز مساحتها الإجمالية 415078 هكتار ويخترقها عدة طرق هامة من الشمال إلى الجنوب طريق باتنة وادي عبدي بسكرة، طريق باتنة وادي الأبيض بسكرة طريق تكوت، زريبة الواد بسكرة.

2. **الحدود:** يحد حوز آريس من الشرق غابة بني ملول وجبل شيليا الذي تسمى قمته (كلثوم) ومن الغرب جبل بني فرح وتنغوست وتبحرين ومن الشمال ثنية الوضحة وجبل يحي ويايوس، والشروف والربع ووادي مريال والسطوح وتمقاد وتفارسين، ومن الجنوب زريبة الوادي وعين الناقة والدخلة والدروع وجبل فيشي وبني سويك ويتربع الحوز على مساحة معتبرة وهي كالتالي:

□ الأرض الفلاحية 40549 هـ

□ المراعي الفلاحية 189235 هـ أما مساحة الحوز الإجمالية: 415.078 هـ

□ أرض الغابات: 149.692 هـ

□ الأراضي غير منتجة: 35.561 هـ

3. **المناخ:** يتميز المناخ بالتنوع والاختلاف حيث يجمع بين المناخين مناخ التل ومناخ

الصحراء وتسهيلا للدراسة قسم إقليم الأوراس بصفة عامة إلى أربعة مناطق أو أقسام:

1. القسم الشمالي الذي يرتفع ما بين 1000 و1100م

2. من المرتفعات ذات علو 1800 و 2238¹³م

3. القسم من سلسلة الأودية المتصلة بالصحراء

4. القسم الذي فيه جزء من الصحراء الذي يمتد على خط امتنان، الجبال، الصحراء

تغليسية، لبلع، وتوجد شمال هذا الخط أيضا واحات مشونش، بانان، لولاش إذ تتميز بدرجة

حرارة مرتفعة خاصة في شهري جويلية، أوت.

إلا أن آريس يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين:

□ قسم التل

□ قسم الصحراء

ولكل إقليم منهما ميزة خاصة فالتل يمتاز بسرعة التقلبات الجوية وتغيرات الأحوال أما القسم الثاني فإنه يمتاز في أغلب الأحيان بالاعتدال¹⁴

4. لمحة تاريخية عن منطقة آريس:

على غرار الحملة التي قادها الجنرال "يودو" بين سنتي (1844- 1845) دخلت منطقة الأوراس آنذاك التي كانت تتشكل من المناطق المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا وخنشلة ووزيرية الوادي شرقا،

وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا.

ومن ضمن المناطق التي تنتمي إلى المنطقة الجغرافية الدراسة منطقة أوراس التي خضعت للحاكم العسكري بباتنة إلا أن القيادة العسكرية واجهت مقاومة شرسة من قبل الأهالي المنطقة مما جعل السلطات الاستعمارية تضع سياسة واستراتيجية لاضطهاد الأهالي تمثلت في العقوبات الجماعية، وإحراق المزارع، ونهب الأموال والقتل الجماعي وإصدار الأحكام الجماعية والنفي للبعض خارج الوطن.¹⁵

وعند صدور قرار إنهاء المكاتب العربية سنة 1844، شرعت السلطات الفرنسية لتكوين هيئة لتكون واسطة بين السكان والفرنسيين يرأسها ضباط فرنسيون إذ تكمن مهمتهم أساسا فيما يلي:

□ كسب بعض الأعيان للعمل معهم

□ متابعة شيوخ الزوايا ومراقبتهم وترهيبهم شتى الوسائل

□ متابعة الشخصيات ذات النفوذ الواسع والتأثير على الأعراس، ومما يمكن ملاحظة تعد

هذه السياسة المنتهجة في منطقة الأوراس من ضمن الركائز التي ارتكزت عليها الحملات

العسكرية فيما بعد، ثم تلتها تأسيس المراكز الاستيطانية وشق طرق المواصلات للوصول إلى شيوخ الأعراش وإغرائهم مقابل بعض الامتيازات.

وبناء على صدور المرسوم الذي أكد إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1845؟ الذي نص على

تقسيمها إلى مناطق.

1. منطقة مدنية

2. منطقة مزدوجة

3. منطقة عسكرية¹⁶

ومع منهجية الاحتلال والتوسع وقرار تقسيم شرع الحكم العسكري المتمركز بباتنة استحداث فروع استيطانية منها مركز تازولت، والذي يضم سكان وادي عبدي، ووادي الأحمر، ووادي الطاقة، ووادي الأبيض في حين كان القسم الثاني من المنطقة (آريس) خاضعة للحكم العسكري ببسكرة، وله فروع بتكوت يرأسه ضابط بيريكة برتبة نقيب ويشمل بسكان حمر حدو، وسكان مشونش.

وبعد استحداث هذه المراكز وتنصيب الطاقم الإداري واصلت السلطات الاستعمارية البحث عن شخصيات وعائلات ذات نفوذ لتساعدتها على تسيير الشؤون الإدارية وإنجاح المخطط الاستيطاني وتحقيق أهدافه سواء القريبة أو البعيدة المدى على حساب الأهالي العزل. ويتضح هذا المخطط من حيث أبعاده مع تأسيس البلديات المختلطة.

5. تأسيس البلدية:

بعد تأسيس المراكز الاستيطانية جاء دور توسيع البعض منها وذلك لترقيتها إلى بلدية مختلطة حيث تأسست البلدية آريس بقرار الحاكم العام الصادر في 18 ديسمبر سنة 1886م، كما هو مسجل في أرشيف الحاكم العام سنة 1887م (صفحة 83).¹⁷

6. سياسة تقسيم الأعراش والدواوير:

واصلت السلطات الاستعمارية نهجها الممنهج والمتمثل في التقسيم والتفكيك لغاية منها تسهيل عملية التحكم، والمراقبة عن قرب لكل تحركات الأعراش وإعادة تقسيمها وضمها إلى

تقسيم إداري مستحدث مما يسهل عملية تبسيط النفوذ وتقييد الأعراس بقوانين تسلطية جائرة تكبح نشاطها وحركتها في شتى المجالات السياسية، اجتماعية، اقتصادية، إلخ، وقد عينت قياد على كل عرش، وذلك لعدة اعتبارات منها.

- تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين
- مراقبة تحركات السكان من حيث نشاطهم السياسي
- جمع الضرائب من خلال التهديد وتبسيط أساليب القهر على الأهالي.¹⁸

وفي سنة 1870 تم تعيين القياد على النهج التالي: أمجد بن عباس قائد على أولاد عبدي مقره منعة، الميهوب بن شنوف قائد على بني بوسليمان مقره بتكوت، مصطفى بن شنوف قائدا على بني يحمّد ومقره مشونش، الهاشمي بن شنوف قائد على بني ملكم والسراحنة والشرفاء وأولاد أيوب وأولاد عبد الرحمن أكباش وأولاد سليمان بن عيسى وأولاد أزراة ومقره مشونش. والهاشمي بوضياف قائد على التواية مقره العناصر (المدينة) كما عينت على كل رأس كل عرش شيخا ليكون واسطة بين السكان والقياد لتبليغ للسلطات الاستعمارية لكل ما يجري بالمنطقة.

ومن مهام الشيخ تبليغ المعلومات للقائد وجمع الضرائب، وتنفيذ أوامر على أكمل وجه ولم تعرف المنطقة استقرارا بل زادت الخلافات والنزاعات بين الأعراس مما جعل السلطات الاستعمارية تشرع في إعادة التقسيم من جديد حيث قررت استحداث إدارة مدنية وتم نقل الوثائق من مركز تازولت إلى مركز تكوت لمدة 8 سنوات، وبعد إتمام الإجراءات الإدارية ببلدية أريس نقلت إليها الوثائق المتعلقة بالجوانب الإدارية، وفي سنة 1912 قسمت المنطقة إلى 14 دوار، ويشمل الدوار على عرش أو عرشين وعلى رأس كل دوار قائد.

- واد الأبيض، لعلى مرشي
- تغمين، علي بن عمار عثمانى
- إيشمول، بلقاسم بن بية
- واد عبدي، الصالح حليف

- بوزنية، عبد القادر جبالي
- شير، بلحاج بلقاضي بن محمد
- منعة، معمر قالة
- واد الطاقة، الصالح محية
- زلاطو، أبو حفص بن شنوف.
- كيمل، بلقاسم قربازي
- غسيرة، عمار بن خليف
- مشونش، الأشهل بن شنوف
- تاجموت، لعروسي طهراوي
- لولاش بن براهيم سي العابدي

7. الأعراش القاطنة بالبلدية:

أثناء الاحتلال قامت السلطات الاستعمارية بعملية إحصائية حيث أحصت عدد القبائل والعروش المتواجدة بالمنطقة إذ توصلت إلى إحدى عشرة قبيلة كما تمت عملية إحصاء السكان التي بلغ عددها آنذاك 88100، وهي العملية التي هدفت أساسيا لجمع واستحصا الأموال لأمر لا لخدمة هؤلاء الأهالي.

- عرش بني بوسليمان 48 نسمة في المتر المربع الواحد
 - بني فرح 40 نسمة في المتر المربع الواحد
 - عرش وادي عبدي 37 نسمة في المتر المربع الواحد
 - عرش أولاد داود 33 نسمة في المتر المربع الواحد
 - عرش أحمر خدو غسيرة + القبائل 11 نسمة في المتر المربع الواحد
- وقد تعرضت هذه القبائل والأعراش للقهر نتيجة للسياسة القمعية المسلطة عليهم وبعضهم نفي إلى منطقة سطيف والعلمة مثل أعراش بني بوسليمان وعرش أولاد داود، وأسر

عرش غسيرة إلى تبسة وغيرها من مناطق الوطن، خاصة بعد ثورة جاز الله سنة، وإعطاء إشارة في الإحالة من ثلاث إلى خمس أسطر والتعريف بهذه الثورة.

تنظيم المصالح الإدارية:

لجأت السلطات إلى تنظيم المصالح الإداري، وعينت على رأس هذه المصالح شخصيات إدارية مهمتها تنظيم هذه المؤسسات وكانت التعيينات على الشكل التالي:

1- مقر الحاكم العام، ويكون فرنسيا

2- المحكمة

3- مركز الجندرية

4- مركز البريد

5- حراس الغابات دار القايد

والجدول التالي يوقع أهم الأعراش والدوائر القاطنة بالبلدية والتي تعرضت للتقسيم والتنظيم الإداري ونظام تسييرها والتحكم فيها لتحقيق الأهداف الممنهجة والمسطرة من قبل الاستعمار الفرنسي.

قائمة الأعراش ودواوير بلدية آريس:

دوار التوبة (أولاد داود)

مكان تواجد	أسماء القبائل
واد الأبيض	- الزحاحقة - أولاد وزه - أولاد تاخربيت - أثلحلوح أوالمالحة - أولاد اسناعيل - أولاد عيشة - لحدادة

دوار أولاد عبدي:

وادي عبدي

- أولاد يوسف
- أولاد مهدي
- أولاد أمسلم
- أولاد عمر بن داود
- لحوادة
- أولاد رايح
- أولاد بليل
- أولاد عبدي اسبع
- أولاد عنقالة
- لحدادة

مكان التواجد

أسماء القبائل:

نارة، شاملة، أبريض القرية السفلى في كل

أولاد حميدان

عرش بني أمعاليم

سعادة أيث عكاف من فرقة وأوغانيم¹⁹

أولاد تاغيت

قبائل امنطان:

أولاد عبدي
المسعود أو صالح

قبائل تاقوست:

أولاد ناصر
أقبلو

قبائل لرباع:

أثلارباع ← لارباع الجبل

□ دوار بني بوسليمان:

□ أسماء القبائل

أولاد عبد السلام ← قرية تكوت على وادي شناورة

أولاد عبد الرزاق ← راس السرا وقرية تكوت

أولاد مرداس ← على حافتي وادي شناورة تغرة والجبل

أولاد أولاد حمزة ← على حافة واد الأبيض، شناورة، ووادي الأبيض

أولاد قاسم ← على حافة وادي تغيت والظهرة

أولاد سعادنة ← راس السرا وقرية شناورة

أولاد عبد الرحمن ← على حافة واد شناورة، ووادي الأبيض

أولاد زكري ← على حافة واد شناورة

أولاد سعديّة ← على حافة وادي الأبيض

أولاد الحاج ← على حافة وادي شناورة لقصر

دوار لغواسر:

- لخدارة - أولاد سليمان
 - أولاد بوعكاز - أولاد ميمون
 - أولاد إدير - أولاد منصور
 - أولاد عابد - أولاد يحيى
 - أولاد ورباش - أولاد عبد المؤمن
- على حافة وادي غسيرة

دوار حمر خدو

- الشرفاء
 - السراحنة
 - أولاد عبد الرحمن أكباش
 - أولاد أيوب
 - بنو ملكم
 - أولاد سليمان بن عيسى
 - أولاد لولاش
 - أولاد زرارة
 - لعشاش
- كيمل
- أحمر خدو

دوار مشونش

- بنو يحمّد
 - أولاد علوي
 - التوابة
- مشونش بانيان
- في بانيان
- الديسة القديمة (أحمر بانيان)

التنظيم العمراني الاجتماعي:

يتواجد على تراب البلدية عدة قرى حيث يبني القرويون مساكنهم على سفوح الجبال الهضاب والمرتفعات وينقسم المجتمع القروي إلى عدة فئات:

- مجتمع قروي

- مجتمعات جبلية
- المساكن الفردية
- الجماعات المتنقلة.²⁰

كما تتواجد بالبلدية ومؤسسات تعليمية بناها الأهالي كالكثائب القرآنية لتعليم أبنائهم القرآن الكريم وتكون بجوار المسجد ويكلف الإمام لتعليم التلاميذ وتكون التكاليف على عاتق الأهالي، إضافة إلى تواجد الزوايا أسسها الشيوخ لأهداف دينية، وتتواجد أيضا البلدية مدارس فرنسية، وهي قليلة.

فالتعليم ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

- التعليم القرآني عبارة عن مرحلة الأولى يتعلم فيها التلميذ الكتابة وحفظ القرآن الكريم.
- التعليم الإسلامي وهي المرحلة الثانية ويشمل الدراسات الإسلامية كالفقه والتوحيد والمعاملات.

- التعليم المدرسي الفرنسي يكون في المدارس الحكومية فرنسي المادة واللغة.

فالتنظيم الإداري بالمنطقة عامة والبلدية خاصة لم يكن يهتم بمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما كان يفكر في فرض سلطته ومراقبة الأهالي حتى يأمن ردود الأفعال المحتملة والمتمثلة في الثورات الشعبية التي تظهر بين الحين والآخر، معبرة عن رفضها لهذا الكيان الغريب الذي يفكر في مصالحه فقط. لذلك وجد مقاومة شرسة من قبل الأهالي.²

فالإدارة بأسلوبها المنهج وفق مخططاتها استطاعت ان تسيطر على كل صغيرة وكبيرة بواسطة قوانينها التي تميزت بدقة التنفيذ معتمدة على عناصرها المادية والبشرية لضبط كل حركة سواء كانت في الدواوير ومناطقها المعزولة فالجميع مطلع على كل ما يجري في البلدية ونتيجة لهذه السياسة الإدارية المقننة ونظامها التسيري لشؤون الأهالي.

فقد تربت عنها آثار وانعكاسات على بلديتين التي نحن بصدد دراستها كنموذج لما انعكس عليهما من آثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتنظيم الإداري ونظام تسيير البلديات. ففي بلدية آريس أمكن لنا رصد ببعض الآثار يمكن ذكرها فيما يلي:

- الناحية الإدارية:

بُعد الإدارة عن الأهالي.

لم تكون الإطارات المحلية لها كفاءات لتسيير الشؤون الأهالي.

انعدام تشجيع الموظف لتنمية مكتسباته ومكانته الإدارية.

عدم الإشارك الكفاءات المحلية في تسيير الشؤون الأهالي بل ركزت على محاربتها وإبعادها.

- الناحية الاقتصادية:

عدم الاهتمام بالريف والفلاح ومشاكله.

فرض الضرائب على الأهالي

عدم وضع مخطط دراسي لمياه الصالحة للشرب، وانعدام طرق والمواصلات.

وجود مركز بريدي واحد لكل هذه القبائل والأعراش والدواوير.

- الناحية الاجتماعية:

انتشار الأمراض الفتاكة والأوبئة.

الفقر بسبب الضرائب وعدم وجود عمل.

محرابة التعليم ومراقبة المعلمين.

هذه بعض الآثار التي عانت منها بلدية آريس أثناء فرض التنظيم الإداري ونظام إدارة البلديات. أما بلدية المسيلة فهي الأخرى تعرضت لآثار وانعكاسات مثل بقية بلديات المختلطة المتواجدة في الجنوب القسنطيني أثناء تعميم التنظيم الإداري على المقاطعات الثلاث، إلا أن الآثار العامة على الجنوب القسنطيني سنذكرها فيما بعد على نظام البلديات المختلطة. أما بلدية المسيلة فكانت الآثار عليها وعلى المجتمع الذي يعيش فيها على النحو كالتالي:

- أجرت السلطات الاستعمارية دراسة معمقة فيما يخص أصل القبيلة وتواجدها في منطقة الحضنة انطلاقا من دراسة عالم الاجتماع "Bourdieu" حيث أعطى تعريفا للقبيلة وتوصل إلى نتيجة " القبيلة عبارة عن نظام واتحاد قبلي بل اتحاد فيدرالي لمجموعة من الفرق".

- فالقبيلة طرف سياسي وعسكري يضم عائلات للدفاع عن مصالحها المشتركة وعليه تعرضت القبيلة في بلدية المسيلة للتقسيم الأولي ثم إعادة تقسيمها من جديد خاصة بعد تكوين البلديات وفق قانون سيناتوس كونسيلت الذي أحدث تغييرا جذريا في بنية المجتمع الجزائري وخصوصا أعراش الحضنة حيث فكك روابط العرش الواحد، وركز على إنشاء الملكية لإبعاد علاقات التضامن الاجتماعي.

- عمل على إطلاق تسميات جديدة مرتبطة بالمنطقة الجغرافية والإدارية.

- كما عمل على ربط الجماعات إداريا وحطم البنية الاجتماعية للقبيلة.

- الناحية الاقتصادية:

وعلى إثر التقسيم استكملت عملية التفكيك

- تحويل الملكيات الجماعية إلى ملكيات فردية.

- تولى وارنييه «warnier» توزيع الأراضي للمعمرين.

- انحصار أراضي القبائل بفعل السياسة الاستيطانية.

- ظهور بنات جديدة كالأكواخ بدل الخيم (بعد الحرب العالمية الثانية).

- تحويل نمط المعيشة وظهور عمال الأجراء مرتبطين بالأرض وأهم ما يمكن ملاحظته أن

تفاوت في الآثار من بلدية إلى أخرى نتيجة تحكم عوامل سياسية واقتصادية وفق المخطط الاستيطاني.

ولكي تتضح هذه الآثار أجرينا بعض المقارنة المختصرة.

□ أوجه التشابه:

- تشابه سياسة الاستيطان في عملية تفكيك القبائل في كلا البلديتين.

- التشابه في طريقة فرض الضرائب ونزع الأراضي.

- تقسيم الأعراش والقبائل ومراقبتها.

- محاربة الموروث الثقافي وأصالة المجتمع في كلى البلديتين.

- ظهور المقاومات في كلا البلديتين سياسية والثقافية والمسلحة.

□ أوجه الاختلاف:

- بلدية المسيلة موقعها الجغرافي تختلف عن بلدية آريس فالأولى تميل إلى الصحراء بينما الثانية طبيعة جبلية ماعدا المناطق المتاخمة والمطلّة على منطقة الزيبان فهي ذات طابع صحراوي.

- طبيعة الأهالي ببلدية المسيلة رحل يعتمد على بناء الخيم بينما الأهالي بلدية آريس مستقرون في قرى جبلية وعلى حافة الأودية.

- بلدية المسيلة تعرضت للتشريح العميق للبنية الاجتماعية أكثر من بلدية آريس وأصبحت نموذجا للدراسات السيسولوجيا الفرنسية.

□ أما الآثار العامة التي تعرض لها الجنوب القسنطيني نتيجة السياسة الممنهجة في البلديات المختلطة إبان العهد الاستعماري إلى:

- أدت الأساليب والممارسات الكولونيالية إلى الأضرار بالبنية الاقتصادية حيث جسدت فرنسا للسياسة القمعية على أرض الواقع.

- فرضت القوانين الردعية لنزع الملكية الجماعية والفردية.

- تفقير الأهالي ما جعل الفلاحين يغادرون حقولهم حيث تميزت المرحلة بالمهجرة الجماعية والخارجية والداخلية.

- زيادة الضرائب وإتقال كاهل الأهالي ومصادرة الاراضي خاصة الذين شاركوا في الثورات الشعبية، وقد شهدت معظم البلديات المختلطة الطرد الجماعي نحو السفوح الجبلية من قبل

الإدارة والمعمرين، وانتهجت كذلك الساسة الفرنسية سياسة التضييق اليومية تجاه الاهالي. مما جعل الوضع يزداد تفاقما وظهرت الكراهية لا مثيل لها للمستعمر حيث أدت إلى حركة التمرد

والعصيان، وقد شهدت جل بلديات الأوراس حركة جهادية تزعمها قادة كأمثال عمر بن موسى الذي قاد الثورة في مستاوة وبلزمة وتعرضت مصالح المستعمرين إلى التخريب في نهاية

نوفمبر 1916، وقد تلت محطة تاريخية حاسمة في تاريخ الأوراس منها ثورة 1879 من 1859، 1860، 1864م، 1871م حيث كان الأوراس معقلا لهذه الثورات لما يعكس حقيقة وخصوصية المنطقة أنها رفضت الوجود الاستعماري من الوهلة الأولى. وقد تعددت أسبابها منها خاصة فرض القوانين الاستثنائية ونزع الأراضي واتباع سياسة التعسف والاقصاء.

□ الآثار السياسية:

من خلال تتبع الحركية السكانية التي اتسمت بها جل البلديات المختلطة تتضح الآثار السياسية الواضحة نتيجة السياسة الاستعمارية التي أنهجتها فرنسا في الجزائر بصفة عامة وعلى وجه الخصوص منطقة الأوراس المنتمية للجنوب القسنطيني نظرا لما تتميز بها المنطقة من المقاومات والثورات التي احتضنتها المنطقة لدليل قاطع على حيويتها والتي كان من ورائها رجال الزوايا المقدمين الرحمانيين الموجودين في كل قرية تقريبا مما جعل السلطات الاستعمارية تتهم الجمعيات الدينية أنها العدو الأول لفرنسا وتزعم السلطات الادارية الفرنسية أن سبب هذا الرفض والتمرد يعود بالدرجة الأولى إلى الخلافات القائمة بين الأهالي والقياد مما ساهم في تمرد الأعراس وتوجد محطات تاريخية بارزة على ذلك تدل على الرفض الكامل للسياسة الاستعمارية ففي سنة 1907م تم كل ما هو صادر من السلطات الاستعمارية ومقاومته للثورة نتيجة الضغوط المستمرة على الأهالي.²¹

□ الآثار الاجتماعية:

- من الآثار الاجتماعية التي ترتبت عنها في الأوراس
- كان إدارة الاستعمار الفرنسي تدير جميع شؤون السكان والأهالي والإشراف على الأشغال العامة.
 - تطبيق قانون الأهالي بعد ثورة 1871م وحرمانهم من المناسبات الاجتماعية.
 - تعرض الأهالي لأمراض فتاكة وأنواع المجاعات وتطبيق إجراءات اضطهاديه نتيجة الأحداث التي عرفتها منطقة الأوراس.

- وخلال الحرب العالمية الاولى مارست الإدارة الفرنسية سياسة خاصة تجاه السكان الأهالي تمثلت في مراقبة عمليات البيع والشراء والتعويض.²²
- إضافة إلى فرض قانون التجنيد الإجباري ومن لم يلتحق بالجندية يدفع مبلغ مالي وتكفل الإدارة تعويضه.
- ونتيجة للضغط المتواصل وعملية التحكم تم تقييد ومراقبة كل ما يخدم السلطات الفرنسية.²³

6. الخاتمة:

من خلال الإشكالية التي طرحت في بداية المقال حول التنظيم الإداري ونظام إدارة البلديات بأنواعها وأشكالها خاصة منها البلديات المختلطة للجنوب القسنطيني، وما مدى تأثيرها على الأهالي في شتى المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية؟

وما يستتج أن هذه البلديات من حيث البنية التركيبية أهما كان ولائها للقبيلة والعرش وما بلديتي المسيلة وآريس إلا دليل على ما تعرضت له من سياسة استيطانية ممنهجة تخدم أساسا الأغراض الاستعمارية التي خططت من قبل مفكري ومنظري هذا المشروع حيث أجريت عليهما دراسة ميدانية فكانت أثارها بليغة خاصة من حيث التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائريين.

ومن خلال دراستنا لمجريات السياسة الاستيطانية التي ارتكزت على ممارسة الاضطهاد مستعملة في ذلك الآليات الإدارية وقوانينها الجائرة ضد كل ما هو تابع للأهالي فالتنظيم الإداري ونظام تسيير بلديات المختلطة في الجزائر اعتبر مشروعا شاملا، وما مشروع سياسة فرنسا للجنوب القسنطيني إلا نموذجا مصغرا ولم تنجوا منه الجزائر كمشروع استيطاني عام إلا أنه تعرض لتعطيلات ظرفية تمثلت أساسا في المقاومات التي تظهر هنا وهناك من قبل الأهالي (المقاومات الشعبية).

مما نبه السلطات الاستعمارية إلى إعادة حساباتها وتنظيم مؤسساتها بدءا من البلدية ودعمها بترسانة قانونية شملت مجالات عدة سياسية واقتصادية لعلها تتحكم في إرادة هذا

الأهلي الثائر والرافض لسياستها المتغترسة فالنموذج الذي بين أيدينا يوضح الكثير من الممارسات الاستعمارية للجنوب القسنطيني وأزال الغموض عن المشروع الاستيطاني. فالتنظيم الإداري ونظام تسيير البلديات شخص نوايا السياسة الاستعمارية التأثير وآثار ما تصبوا إليه الادارة الاستعمارية سواء على الزمن القريب منه أو البعيد. فعلى الزمن القريب استطاعت أن تتحكم في القبائل والأعراش حين قسمتها وجزأتها إلى وحدات مصغرة وربطتها إداريا بمناطق جغرافية إدارية جديدة بغية التحكم في حركتها وتنقلاتها وسلطت قوانين جائرة، وفي شتى المجالات أما على الزمن البعيد فقد هدفت إلى اجتثاث المجتمع الجزائري من أصلاته حيث اتجهت إلى محاربة كل ما هو ثقافي وله علاقة بالجزور التاريخية العامة للمجتمع، كالانتماء والدين واللغة قصد التحكم في الصيرورة التاريخية العامة للمجتمع الجزائري لذلك يمكن الوصول قولاً على أن سياسة التنظيم الإداري وإعادة تسيير البلديات كانت أحد المتغيرات الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الاستيطانية في الجزائر عامة، وفي الجنوب القسنطيني على وجه الخصوص، والذي كان ضمن المشروع الاستيطاني الفرنسي الشامل.

7. الهوامش

¹ خميس السيد إسماعيل، الإدارة العامة والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، ط1، 1973، الجزائر. ص 2.

² Djamel Kharchi, **colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830- 1962)**, casbah éditions, Alger, P : 200.

³ خميس السيد إسماعيل، المرجع السابق، ص، 144.

⁴ المرجع نفسه، ص، 145.

⁵ بيم كمال، "من تاريخ حواضر الشرق القسنطيني الحضنة نموذجاً"، مجلة الثقافة الإسلامية، عدد 13، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 2013م.

⁶ المرجع نفسه، ص 42.

⁷ المرجع نفسه، ص 43.

⁸ المرجع نفسه، ص 44.

- ⁹ المرجع نفسه، ص 45.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 46.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 47.
- ¹² المرجع نفسه، ص 48.
- ¹³ جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الأوراس، تاريخ الأوراس، ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1837 – 1954)، دار الشهاب باتنة، ص، 15، 16
- ¹⁴ Abdllhamid zouzou, **laures au temps de la France coloniale, économique, sociale**, édition distribution lot la beryer bouzarèha, alger,2002, p334 ,335.
- ¹⁵ op.cit. , P223
- ¹⁶ op.cit. , p 224
- 17
- P, Alquier, **Notice concernant Archive, les communes mixtes département de Constantine** p64, (1927)
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص، 224
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص، 55- 58
- ²⁰ المرجع نفسه، ص، 42- 106
- ²¹ شارل أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م- 1919م ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر ص، 113، 114
- ²² عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837-1919)، مج 1، ج1، تر: الحاج مسعود، ص، 206- 210.
- ²³ أجيرون، نفس المرجع، ص، 116